



مقال

الهربل في سوريا .. عتة تتقي عل

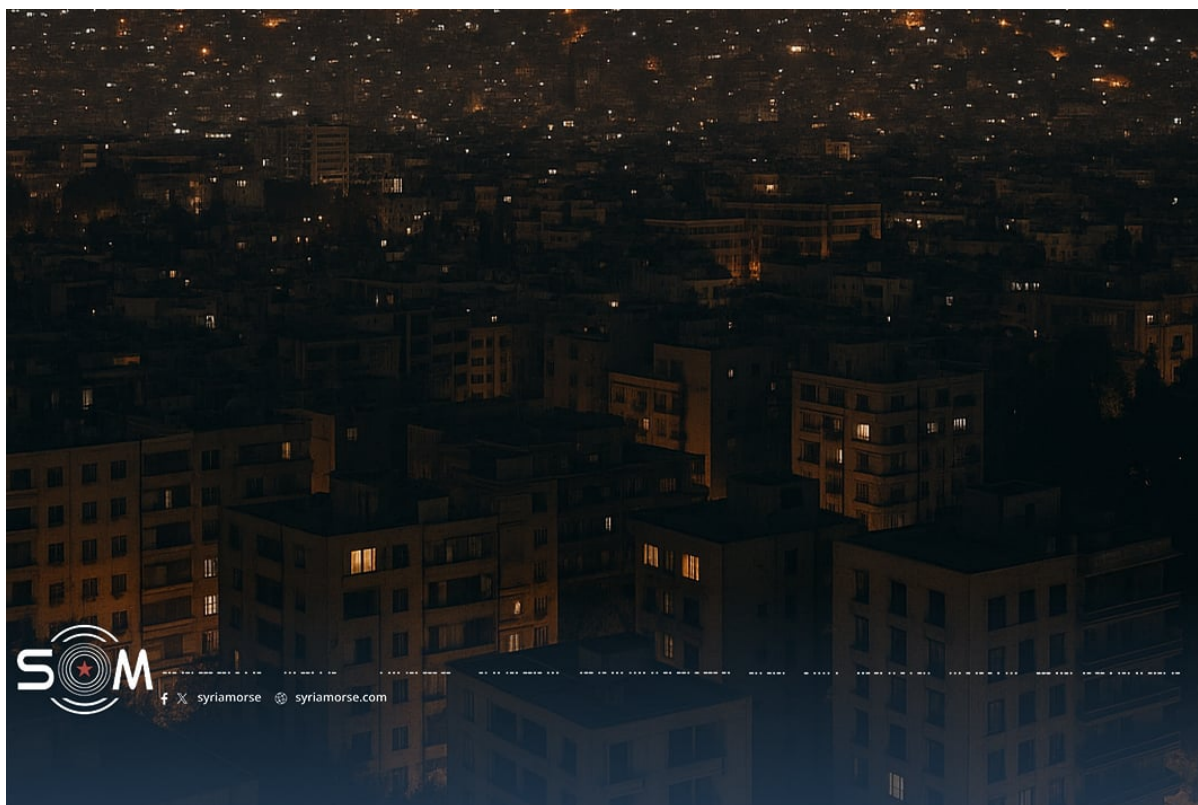
العود

تاريخ الشر

3 نوفمبر 2025

الكاتب

د. شلي لحد



منذ عقود، لم يكن مشكلة الهربل في سوريا مجرد أزمة خفية عابرة، بل تحولت إلى مشكلة كبرى
للمعنى الخال في بنية الدولة، ولعجز السياسات العامة عن مواجهة المتغيرات الاقتصادية
والاجتماعية والتقنية. الهربل ليس مجرد "تيار" بل شريان حيوي في اقتصاد، وحين يتقطع هذا
الشريان، يتباطأ كل شيء: الإنتاج، التعليم، الصحة، وحف العمل.

أولاً: مكونات الأزمة

1. البنية التحتية المتدهورة:

المنظومة الهربلية السورية تعتمد على محطات قديمة أشيت في السبعينات والثمانينات، تعمل
اليوم بطاقة أقل من نصف قدرتها التصميمية. التوربينات متعبة، وأنظمة النقل متدهورة، وشبكات
التوزيع تتعرض إلى الصيانة المنقطعة، ما يجعل المهر الففي يتجاوز 40% من الإنتاج الفعلي.

2. نقص الوقود ومحدودية التوليد:

بعد الحبي، هسر قطع الههربه جزءا كبيرا من مصادر الطاقة التقليدية (الغاز والنفط)، كما تعوقت الأنابيب وصطت الخ للتهجير. اليوم، لا كفي كميت الغاز المتلفة لتشغيل الصطك القائمة، بينما يستورد الفيول بأسعار مرتفعة، ما يجعل الكلفة الحقيقية للههربه أكبر من قدرة الحولة والمصنك عف تصلما.

3. الإدارة والفساد:

المشكلة لا كمن فقط في قلة الحوارد، بل في سوء إدارتها. هنك مشاريع توقفت عند مرحلة التوقيع، مصفكت توريد لم كتمل، ومنقصت ألفت عف أسلمه محدمة. كما فشت وزارة الههربه في إحذل القطم الخلل أو الاستثمار الأجنبي في مشاريع التوليد الحديثة بسبب غيب الثقة والمشفية القانونية.

4. الطلب المتزايد والانتاج الكافي:

الكتلة العمرانية الحديثة، وللا سيما في هشف والملاحية وططوس، رعت الطلب بشكل كبير. بينما تسنك الاستثمارات العقارية الكبرى كميت ضخمة من الههربه، يعيش معظم السوريين عف ظم القنين القهي الي يصل إف أكثر من 22 سلة قطع يوميا.

5. ضعف العدالة في التوزيع:

الههربه لا تقطع عن منلف معينة إلا نادراً، بينما يعيش الرف والمثلث الطرفية في عفة شبه داعة. هذا القلوت خف شعورا علما بالعين، وللف ثقة الحوطين بالحولة كمؤسسة مسؤولة عن العدالة الخمية.

ثانياً: النتائج الجفمية والقضدية

انقطع الههربه المستمر هرما تبف من البنية الإنتاجية في البلاد. الصاعم الصغيرة توقفت، المشغل قصل بالمولدات بأسعار خرفية، والطلاب يدرسون عف ضوء الشموع أو طاريك صغيرة. أما الأمر الفقيرة، فصارت الههربه بالنسبة إليها "ترفاً موسمياً".

القضاء السوري هسر جزءا من تنافسية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج، كما ترجعت قدرة الحولة عف جب أي استثمار جديد. خف القطم الصي يعاف من قديد داعم، حيث انقطع التيار في المشفيمات يحددية المرض.

ثالثاً: الحلول الممكنة

1. إصلاح هيكل الطلب:

الحل لا يبدأ بشراء صطك جديدة فقط، بل بإلمة هيكله وزارة الههربه لتتحول إف مؤسسة تنظيمية تراقب اللد وتمنح ترلخي الإنتاج للقطمين العلم والخلل. يب تحويل جزء من الإدارة إف نص شوك مساهمة وطنية قنص لتحقيق والمسللة.

2. استثمار الطاقة المتجدة:

سوريا تمتك واحداً من ألف معدلات الإشعاع الشمسي في المنطقة. مشروع ططي للطاقة الشمسية والرياح يمكن أن يوفر أكثر من 30% من الداجة خلال خمس سنوات، إذا تم تمويله وتفيكه بشفافية. الطلوب هو شركت حقيقية مع المستثمرين المحليين، لا عقود شكلية.

3. تشييد الشبكات الكي:

لا يمكن إنتاج ههربه غير موصولة في ظل موارد موصولة، كن يمكن إدارة الطلب بكلم عبر العدادات الكية، وتسييرة قلعدية عادلة، وشجيع العمل الحراي للأبنية الحديثة لقليل المستهلك.

4. إصلاح القرفة:

التسييرة الحالية غير واقعية، فهي لا تعفي الكاليف ولا شجع عف التشييد. يب وضع ظم شعبي متدرج يوازن بين العدالة الجفمية والمسللة المالية، بحيث يضع لأدب المستهلك المرتقم (الشوك والهلوت والمثلث) أكثر كثر من الحوطين ذوي الحل المحدود.

5. كسر الاحتكار وتحرير السوق جزئياً:

إحذل شوك خدمة لإنتاج وبيع الههربه تحت شرف الحولة يخف تنافسية ويخف العمل المالي عفا. كن الخلل يظل بيئة قانونية وضة ومسللة لافعليا هيئة تنظيم الههربه.

الخاتمة

مشكلة الكهرباء في سوريا ليست فقط في غياب التيار، بل في غياب الإدارة السياسية لتأسيس نظم
طاقة مستدامة وشفافة. فالهتاف لـ "ليست قدراً جغرافياً بل نتيجة قرارات تركت عبر عقود" حين تدار
الكهرباء كقطاع إنتلجي لا كأداة سلطة، يمكن أن تعود النور إلى البيوت والصناعات لا من
العوالات، بل من الحوالة نفسها.

الرابط اليهي للمقال



SCAN TO READ

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=3987